



أعلنت إدارة الدفاع المدني بإدلب في بيان أنها أوقفت جميع آلياتها "لعدم وجود تكلفة تشغيلية، ما عدا سيارات الإنقاذ والإسعاف التي تعمل لإنقاذ الأهالي"، قرار الإيقاف هذا جاء بعد الشح الكامل للدعم والسيولة لمركز الدفاع المدني الذي يعد من أنشط المؤسسات الثورية في محافظة إدلب.

في ظل هجمة شرسة يشنها طيران الأسد على الريف المحرر من إدلب، ما يزيد من أعباء كوادر الدفاع المدني التي جعلت من مهمتها صناعة الحياة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الناس هناك.

وقال رائد صالح مدير مركز الدفاع المدني بإدلب: "كنا مرغمين على هذا القرار، لأن الآليات لدينا لا تسير على الماء بل تحتاج وقوداً لتشغيلها وهذا ما لا نملكه، لذلك اتخذنا قرار إيقاف الآليات".

وأضاف: تأسس الدفاع المدني بإدلب في منتصف العام الماضي، ولليوم وصل للدفاع المدني مركز إدلب وفرقه مبلغ 25 ألف دولار فقط كتكلفة تشغيلية، والجميع شاهد ما تقوم به الفرق من أعمال جبار، بالإضافة للنفقات التي تتحملها بسبب كثرة نشاط هذه الفرق، وهذا شيء طبيعي نتيجة القصف الذي تلقاه مناطق إدلب يومياً.

والمبلغ 25 ألف دولار - لم يأت باسم الدفاع المدني لكنه تم اقتطاعه لنا من كتلة مالية خصصت للمجلس المحلي في إدلب، علماً أن المعدات والآليات جميعها أتنا كدعم من منظمات مجتمع مدني، وقدمنا لها أيضاً دورات تدريب وتأهيل للكوادر والفرق.

ويتابع الصالح: حالياً سنحاول الإبقاء على سيارات الإسعاف والإنقاذ في الخدمة، معتمدين في تشغيلها على الاستدانة، ومصاريف التشغيل من تجار المحروقات المتباين معنا، فمن غير المعقول أن نقف متفرجين على أهلاًنا تحت الأنفاس يحتضرون دون محاولة منا لإنقاذهم، فهو موضوع إنساني، وقبل هذا القرار كنا قد وضعنا على عاتقنا مهاماً عديدة منها: (فتح الطرق - تأهيل المدارس - وإصلاح شبكات الكهرباء والمياه) لكنها هذه الخدمات ستدخل حيز الإيقاف لحين حل المشكلة.

ويؤكد صالح أنه ناشد "جميع الهيئات والمؤسسات الثورية من حكومة مؤقتة، ووحدة تنسيق الدعم، وغيرها من المنظمات، للنظر بالمشكلات التي يمر بها المركز، لكننا لم نقابل إلا بالوعود والتسويف، وفي نهاية كلامه وجه الصالح كلمة لجميع الهيئات والمؤسسات الثورية بالقول: أنقذوا من ينقد الناس.

سراج برس

المصادر: